مصر ومؤتمر الأمن العالمى بميونيخ

مصر الغد

بقلم:
د. م. نادر رياض
www.naderriad.com

لا شك أن الزيارة التى قام بها الرئيس السيسى لميونيخ والتقى فيها بصناع القرار من القيادات الألمانية ساهمت فى ترسيخ المفهوم العام أن مصر ليست فقط دولة حضارية ضاربة فى جذور التاريخ وأنها السباقة فى تعليم العالم فنون الكتابة والنحت ورعاية الفنون والقيم الإنسانية بل إنها فى عصرنا الحديث الدولة المتماسكة الوحيدة صانعة الاستقرار والسعى الدءوب لحل مشاكل الشباب والانفتاح على العالم الحر. كما أن لها دورها فى تحجيم الهجرة العشوائية ومواجهة الإرهاب وأيضا الوساطة بين دول المنطقة تحجيما للفوضى الشاملة والحروب الداخلية التى تجتاحها.

كما أن مصر كانت سباقة فى تقديم النموذج الناجح فى التنمية البشرية والاستثمار فى مجالات الطاقة والزراعة والاستزراع فى الثروة السمكية بما وصل بها للمرتبة الرابعة عالمياً والأولى إفريقياً، هذا الأمر فى حد ذاته أكسب مصر أرضية قوية كشريك يمكن الاعتماد عليه سواء على المستوى الرسمى أو على مستوى المال والأعمال وذلك مع وجود ثبات واستقرار للجنيه المصرى والاحتياطات من العملة الصعبة.

هذا المؤتمر الذى ينعقد سنوياً ويضم الدول الأوروبية وممثلى الولايات المتحدة وقيادات حلف الناتو يعتبر من أهم التوافقات الدولية التى تتم فى مواجهة الإرهاب بشتى أنواعه والقرصنة الإلكترونية وغيرها والاعتداء على حرية الأفراد والأنظمة.

ولقد جاء انضمام مصر بدعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر وتوجيه خطاب رسمى عن دور مصر فى حفظ الأمن والسلام المحلى والدولى ومواجهة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية والإلتزام بالتصدى لغسيل الأموال والجرائم المتعلقة بذلك شاهداً على أهمية مصر كلاعب رئيسى فى الحفاظ على السلم والأمن المحلى والعالمى هذا بالتزامن مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى التى كان قد سبق أن تم اختيارها بالإجماع رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن.

وكطبيعة البشر استباقاً للأحداث يبرز السؤال مبكراً عما سيسفر عنه هذا المؤتمر من قرارات وإجراءات. والأمر ليس بخاف من أن ما يواجهه المؤتمر من عصف فكرى يأتى بمختلف الاتجاهات معبراً عن كل المخاوف الأمنية الظاهر منها والخفى وما يسهل مواجهته منها وما يستعصى حله بسرعة ويحتاج تعاونا دوليا على مستويات أعلى.

فعلى الصعيد الأول من المشاكل التى تقل فيها الغوامض مما يجعل حلها ميسراً مقابل كلفة وإن كانت باهظة تأتى مشكلة الهجرة غير المنظمة ومشاكل إنقاذ وإيواء المنفلت منها سواء بمواجهتها فى دول المنبع أو دول المصب. وهنا كان لمصر دور بارز سواء فى منع التسلل عبر أراضيها أو فى إيواء ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ من دول الجوار هربا من الحروب الداخلية التى مازالت تدور فيها رحاها، أيضا مواجهة حرب الإرهاب مع الجماعات المسلحة من دواعش وخلاف ذلك من المسميات المتعددة لذات الكيان القبيح، حيث كان لمصر ولايزال دورها فى تحمل مسئوليتها بشجاعة مؤدية دورها الوطنى والقومى دفاعاً عن نفسها الذى فيه حجب لامتداد هذا الإرهاب الأسود عن مناطق مستهدفة فى أوروبا الغربية. وهنا يبرز الدور الدولى الذى يجب أن تتولاه الدول الأوروبية فى تحمل الكلفة الباهظة لهذه الحرب الفعلية التى تدور فى سيناء والجبهة الشرقية والجنوبية منذ سنوات وإن كانت الكلفة بمقياس دماء الشهداء الذين يسقطون كل يوم فى ميدان الشرف لا تقدر بثمن.

وهناك مسئولية أيضاً على دول العالم المتقدم فى منع وحجب انسياب الأموال والسلاح للجماعات الإرهابية حيث إنه وللأسف الشديد مازالت بعض الدول من العالمين الأول والثانى تغض الطرف وتسمح بتمويل وانسياب جانب من تلك الأموال وأيضاً العتاد والدليل على ذلك أن السلاح ذاته من صنع الغرب ويقينى أنه لا يباع بالسوبر ماركت، كما أن سيارات الدفع الرباعى قد استقر اختيارها من إنتاج تويوتا اليابانية والمزودة بجانب من التجهيزات التى يركب عليها الأسلحة الآلية.

كل هذا يتم تحت سمع وبصر العالم الذى يرى التمويل ينساب جيئة وذهاباً مقابل انسياب البضائع مبحرة لكافة الموانئ جيئة وذهاباً كما لو كان يتم بمعونة طاقية الإخفاء.

أما الجانب الآخر من المشكلات الأمنية والتى تتحمل مسئوليته الدول الكبرى دون ثمة مناص من ذلك فإنما هو ما يسمى بالحروب الإلكترونية والاستخباراتية والتى هدفها اختراق الشبكات الإلكترونية للدول وسرقة أسرارها ومعلوماتها والأسوأ من ذلك التدخل فيها بالمسح أو الإلغاء أو التعطيل بل تزييف تلك الأرقام والبيانات ببيانات أخرى مغلوطة عليها وقد يصل الأمر فى بعض الأحيان بإصابة دول بأكملها بالشلل المعلوماتى كما تم مع إيران فى وقت ما بمرحلة سابقة بل وما نسمعه الآن من تحذيرات لبعض الدول موجهة لدول أخرى بعدم التدخل إلكترونيا فى تزييف نتائج البيانات الانتخابية لتلك الدول رغم أنها من الدول العظمى.

هذا ما يمكن التنبؤ به استقراء للصداع الأمنى المتزايد فى رأس الغرب والشرق على السواء، أما فيما يتعلق بمصر فى هذه المرحلة فإن دورها المشرف والمتنامى إيجابياً من تثبيت لأركان الدولة والأخذ بسبل التطور الاقتصادى والشراكات مع الدول شرقاً وغرباً والانفتاح على التكنولوجيات الراقية والإنفاق بسخاء على البنية الأساسية استشرافاً لدولة أراها ذات طموحات عظمى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، فها هى مصر ترحب بكل تكليف إقليمى يطلب منها فتؤديه كأفضل ما يكون ومثال ذلك مد خبراتها الرائعة جنوباً إلى دول إفريقيا للتصدى للالتهاب الكبدى الوبائى والقضاء عليه استشرافاً من التجربة المصرية التى جذبت أنظار العالم من حيث كفاءة الأداء والنتائج المبهرة، ناهيك عن الكلفة الزهيدة التى لم يصل إليها الغرب فى أى وقت من الأوقات رغم أنه المكتشف الرئيسى للعقاقير والأدوية.. لله درك يا مصر.

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى

د. نادر رياض .

مصر ومؤتمر الأمن العالمى

لاشك أن الزيارة التى قام بها السيد الرئيس والتقى فيها صناع القرار من القيادات الألمانية لها أهميتها فى ترسيخ المفهوم العام الرئيسى من أن مصر ليست فقط دولة حضارية ضاربة فى جذور التاريخ وأنها السباقة فى تعليم العالم فنون الكتابة والنحت ورعاية الفنون والقيم الإنسانية بل إنها فى عصرنا الحديث الدولة المتماسكة الوحيدة صانعة الاستقرار والسعى الدءوب لحل مشاكل الشباب والانفتاح على العالم الحر، كما أن لها دورها فى تحجيم الهجرة العشوائية ومواجهة الإرهاب وأيضا الوساطة بين دول المنطقة تحجيما للفوضى الشاملة والحروب الداخلية التى تجتاحها.

كما أن مصر كانت سباقة فى تقديم النموذج الناجح فى التنمية البشرية والاستثمار فى مجالات الطاقة والزراعة والاستزراع فى الثروة السمكية بما وصل بها إلى المرتبة الرابعة عالميا والأولى إفريقيا، هذا الأمر فى حد ذاته أكسب مصر أرضية قوية كشريك يمكن الاعتماد عليه سواء على المستوى الرسمى أو على مستوى المال والأعمال وذلك مع وجود ثبات واستقرار للجنيه المصرى والاحتياطات من العملة الصعبة.

هذا المؤتمر الذى ينعقد سنويا ويضم الدول الأوروبية وممثلى الولايات المتحدة وقيادات حلف الناتو يعد من أهم التوافقات الدولية التى تتم فى مواجهة الإرهاب بشتى أنواعه والقرصنة الإلكترونية وغيرها والاعتداء على حرية الأفراد والأنظمة.

ولقد جاء انضمام مصر بدعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر وتوجيه خطاب رسمى عن دور مصر فى حفظ الأمن والسلام المحلى والدولى ومواجهة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية والالتزام بالتصدى لغسيل الأموال والجرائم المتعلقة بذلك شاهدا على أهمية مصر كلاعب رئيسى فى الحفاظ على السلم والأمن المحلى والعالمى، هذا بالتزامن مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى والتى سبق أن تم اختيارها بالإجماع رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن.

وكطبيعة البشر استباقا للأحداث يبرز السؤال مبكرا عما سيسفر عنه هذا المؤتمر من قرارات وإجراءات، والأمر ليس بخاف من أن ما يواجهه المؤتمر من عصف فكرى يأتى بمختلف الاتجاهات معبرا عن كل المخاوف الأمنية الظاهر منها والخفى وما يسهل مواجهته منها وما يستعصى حله بسرعة ويحتاج إلى تعاون دولى على مستويات أعلى.

فعلى الصعيد الأول من المشاكل التى تقل فيها الغوامض ما يجعل حلها ميسرا مقابل كلفة وإن كانت باهظة تأتى مشكلة الهجرة غير المنظمة ومشاكل إنقاذ وإيواء المنفلت منها سواء بمواجهتها فى دول المنبع أو دول المصب. وهنا كان لمصر دور بارز سواء فى منع التسلل عبر أراضيها أو فى إيواء ما يقرب من خمسة ملايين لاجئ من دول الجوار هربا من الحروب الداخلية التى مازالت تدور فيها رحاها، أيضا مواجهة حرب الإرهاب مع الجماعات المسلحة من دواعش وخلاف ذلك من المسميات المتعددة لذات الكيان القبيح، حيث كان لمصر ولا يزال دورها فى تحمل مسئوليتها بشجاعة مؤدية دورها الوطنى والقومى دفاعا عن نفسها الذى فيه حجب لامتداد هذا الإرهاب الأسود عن مناطق مستهدفة فى أوروبا الغربية. وهنا يبرز الدور الدولى الذى يجب أن تتولاه الدول الأوروبية فى تحمل الكلفة الباهظة لهذه الحرب الفعلية التى تدور فى سيناء والجبهة الشرقية والجنوبية منذ سنوات وإن كانت الكلفة بمقياس دماء الشهداء الذين يسقطون كل يوم فى ميدان الشرف لا تقدر بثمن.

وهناك مسئولية أيضا على دول العالم المتقدم فى منع وحجب انسياب الأموال والسلاح للجماعات الإرهابية حيث إنه وللأسف الشديد مازالت بعض الدول من العالم الأول والثانى تغض الطرف وتسمح بتمويل وانسياب جانب من تلك الأموال وأيضا العتاد والدليل على ذلك أن السلاح ذاته من صنع الغرب، ويقينى أنه لا يباع بالسوبر ماركت، كما أن سيارات الدفع الرباعى قد استقر اختيارها من إنتاج تويوتا اليابانية والمزودة بجانب من التجهيزات التى يركب عليها الأسلحة الآلية.

كل هذا يتم تحت سمع وبصر العالم الذى يرى التمويل ينساب جيئة وذهابا مقابل انسياب البضائع مبحرة لجميع الموانئ جيئة وذهابا كما لو كان يتم بمعونة طاقية الإخفاء.

أما الجانب الآخر من المشكلات الأمنية والذى تتحمل مسئوليته الدول الكبرى فإنما هو ما يسمى بالحروب الإلكترونية والاستخباراتية التى هدفها اختراق الشبكات الإلكترونية للدول وسرقة أسرارها ومعلوماتها، والأسوأ من ذلك التدخل فيها بالمسح أو الإلغاء أو التعطيل بل تزييف تلك الأرقام والبيانات ببيانات أخرى مغلوطة عليها وقد يصل الأمر فى بعض الأحيان بإصابة دول بأكملها بالشلل المعلوماتى كما تم مع إيران فى وقت ما بمرحلة سابقة بل ما نسمعه الآن من تحذيرات لبعض الدول موجهة لدول أخرى بعدم التدخل إلكترونيا فى تزييف نتائج البيانات الانتخابية لتلك الدول رغم أنها من الدول العظمى.

هذا ما يمكن التنبؤ به استقراء للصداع الأمنى المتزايد فى رأس الغرب والشرق على السواء، أما فيما يتعلق بمصر فى هذه المرحلة فإن دورها المشرف والمتنامى إيجابيا من تثبيت لأركان الدولة والأخذ بسبل التطور الاقتصادى والشراكات مع الدول شرقا وغربا والانفتاح على التكنولوجيات الراقية والإنفاق بسخاء على البنية الأساسية استشرافا لدولة أراها ذات طموحات عظمى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، فها هى مصر ترحب بكل تكليف إقليمى يطلب منها فتؤديه كأفضل ما يكون ومثال ذلك مد خبراتها الرائعة جنوبا إلى دول إفريقيا للتصدى للالتهاب الكبدى الوبائى والقضاء عليه استشرافا من التجربة المصرية التى جذبت أنظار العالم من حيث كفاءة الأداء والنتائج الباهرة، ناهيك عن الكلفة الزهيدة التى لم يصل إليها الغرب فى أى وقت من الأوقات رغم أنه المكتشف الرئيسى للعقاقير والأدوية.. لله درك يا مصر.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى